



مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية

اجتماع كبار المسؤولين بدول حوار أبوظبي

مايو ٢٠٢١

المملكة العربية السعودية

رؤية ٢٠٣٠

هدف تحسين ظروف العمل

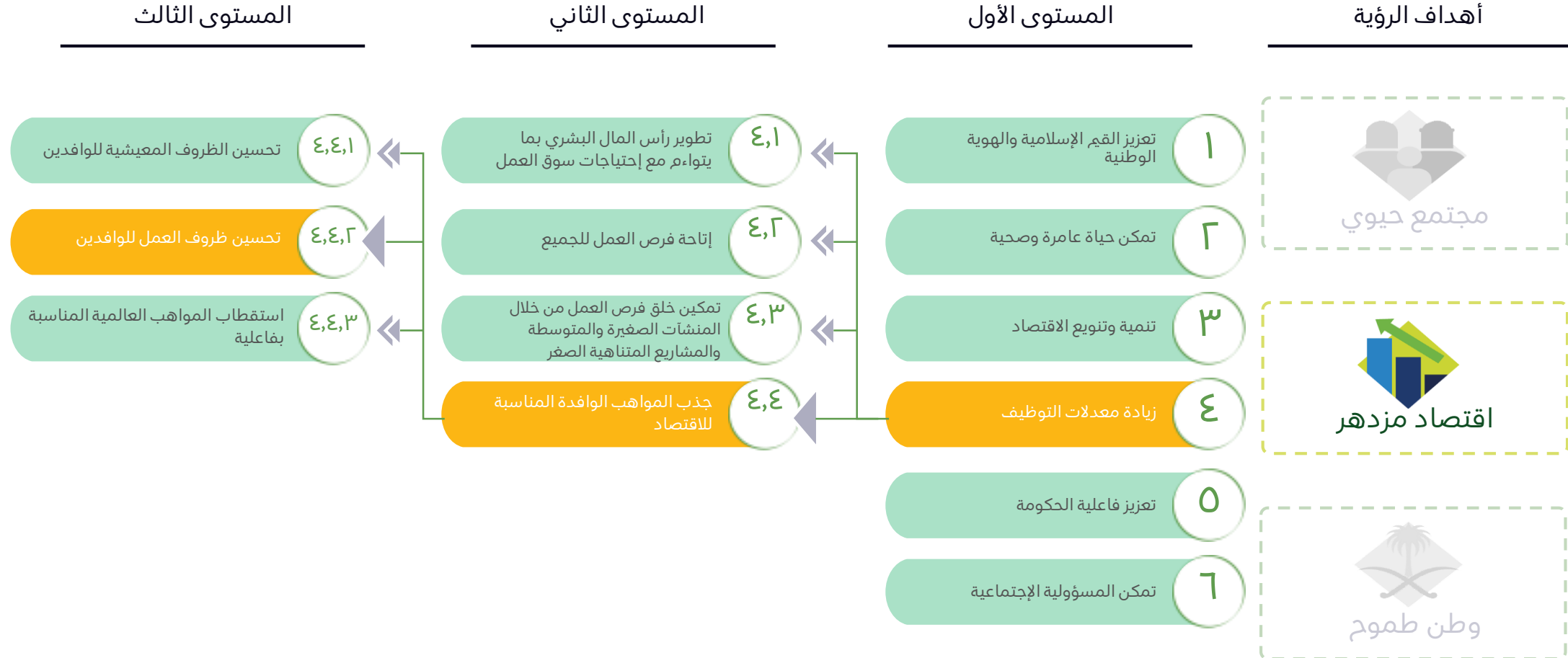
تحسين العلاقة التعاقدية

برنامج توثيق العقود

برنامج حماية الأجور



رؤية ٢٠٣٠ في تحقيق محور اقتصاد مزدهر





الهدف الاستراتيجي لرؤية ٢٠٣٠: تحسين ظروف العمل

يركز هذا الهدف على تعزيز حماية حقوق الوافدين (العاملين) من خلال رفع الالتزام بنظام العمل وتحسين متطلبات الحقوق العمالية، ومن ذلك جاذبية الأجور من جانب حماية الحقوق المالية، وكذلك جاذبية بيئة العمل من جانب السلامة والصحة المهنية (حماية سلامة وصحة العاملين)	وصف الهدف
تحسين ظروف وبيئة عمل الوافدين ليكون السوق السعودي أفضل الأسواق الجاذبة	طموحنا ٢٠٣٠
١. حماية حقوق العمالة ٢. حماية الأجور ٣. جاذبية بيئة العمل	خصائص الهدف الاستراتيجي
١. تحسين العلاقة التعاقدية ٢. حماية الأجور ٣. توثيق العقود ٤. التسوية الودية. ٥. البرنامج الوطني للسلامة والصحة المهنية	مبادرات الهدف

تحسين العلاقة التعاقدية

مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية



تطلعات المبادرة



١. حفظ حقوق العاملين
٢. مرونة سوق العمل السعودي.
٣. تحسين بيئة العمل المحلية.
٤. رفع الإنتاجية للعاملين في سوق العمل.
٥. ضمان حقوق أطراف العلاقة التعاقدية.
٦. تحسين تصنيف المملكة في مؤشرات التنافسية الدولية.
٧. خفض تكاليف التوظيف الناتجة عن الاستقدام الخارجي.

خدمات المبادرة



١. خدمة التنقل الوظيفي للوافدين : السماح بالتنقل الوظيفي للعمال (الوافدين) بين المنشآت ضمن ضوابط محددة تراعي حقوق طرفي العلاقة التعاقدية صاحب العمل والعامل.
٢. خدمة تأشيرة الخروج والعودة: السماح للعامل الوافد برفع طلب الخروج والعودة خلال سريان عقد العمل بشكل آلي في نظام ابشر.
٣. خدمة الخروج النهائي للوافدين: السماح للوافد برفع طلب الخروج النهائي خلال سريان عقد العمل او بعد انتهاء العقد بشكل آلي في نظام ابشر.

شركاء المبادرة



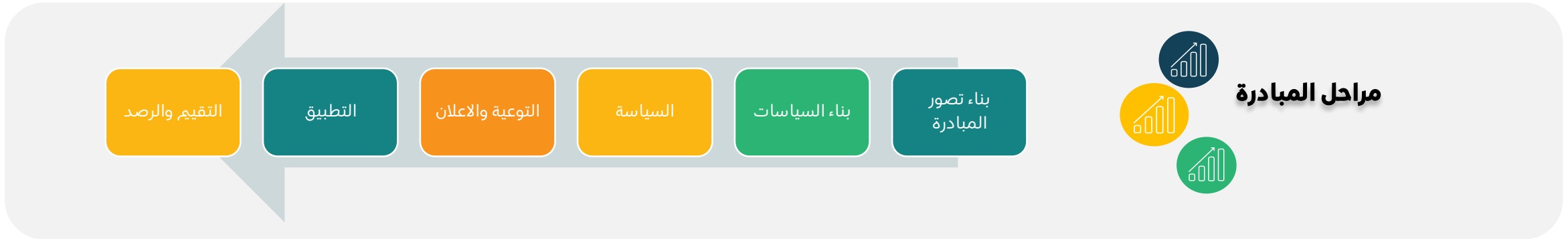
القطاع الخاص

- مجتمع الموارد البشرية.
- المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية
- اللجنة الوطنية للجان العمالية
- مركز المنشآت العائلية
- مجلس الغرف السعودية

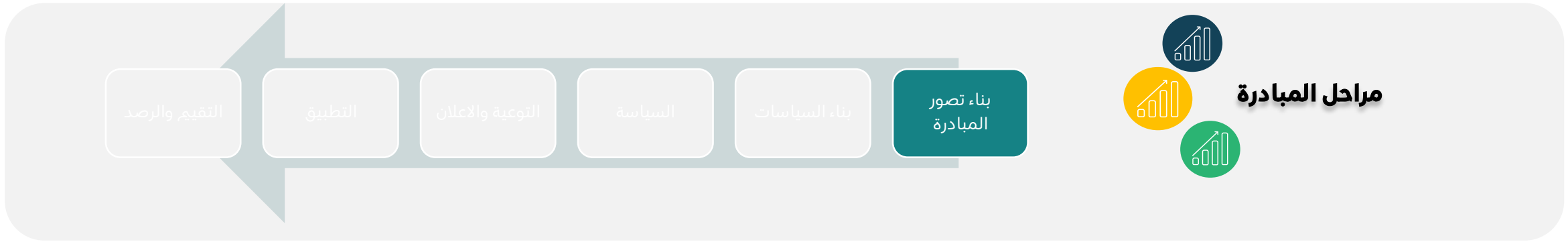
الجهات الحكومية

١. وزارة الداخلية.
٢. هيئة حقوق الانسان.
٣. وزارة الاقتصاد والتخطيط.
٤. وزارة العدل.
٥. هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية



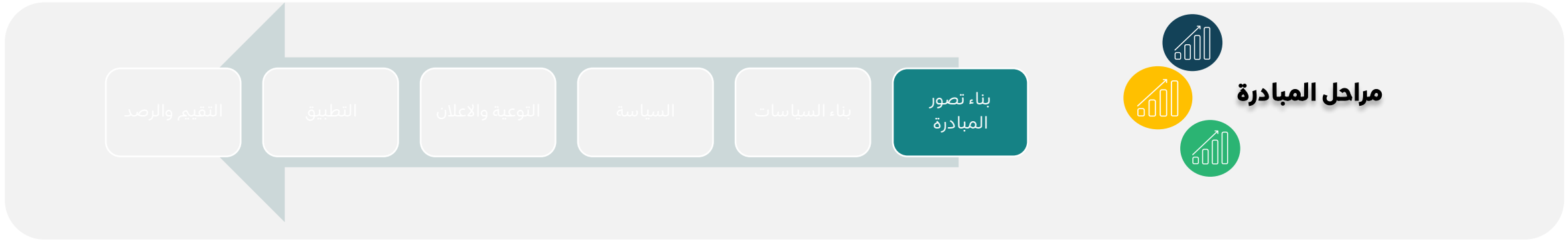
مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية



أولاً: دراسة الممارسات الدولية

- تمت مقارنة إجراءات العلاقة التعاقدية بين المملكة واكثر من ٣٠ دولة
- زيادة المرونة في إجراءات العلاقة التعاقدية وتأصيل عقد العمل كمرجع للعلاقة بين العامل وصاحب العمل في دول المقارنة كان له أثر في
 - رفع إنتاجية العاملين.
 - زيادة جاذبية سوق العمل.





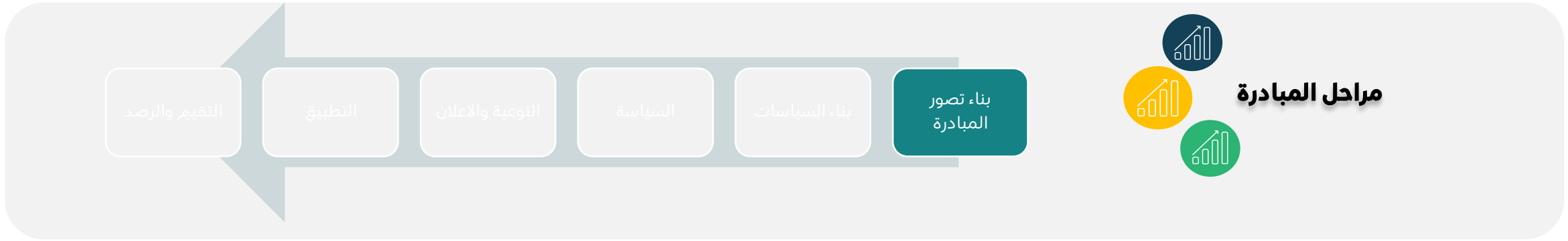
ثانياً: الدراسات البحثية

نتائج هذه الدراسات كما يلي:

- توصي الدراسات بأهمية إجراء إصلاحات على النظام الحالي لزيادة مرونة سوق العمل، وتوقع أن تساهم الإصلاحات في:
1. زيادة إنتاجية العامل الوافد.
 2. رفع تنافسية سوق العمل السعودي.
 3. استبقاء واستقطاب الكفاءات لسوق العمل.
 4. رفع تنافسية العامل السعودي مقابل العامل الوافد.

تم تنفيذ عدد من الدراسات

- ٢٠١٦-BCG تحسين العلاقة بين صاحب العمل و العامل في المملكة العربية السعودية
- ٢٠١٩-البنك الدولي: استراتيجية سوق العمل
- ٢٠١٩- وزارة الاقتصاد والتخطيط: دراسة انتقال الوافدين بين أصحاب العمل
- ٢٠٢٠ "المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والتنمية": دراسة نحو إصلاح سوق العمل السعودي: التركيز على تنقل العمالة الأجنبية
- ٢٠١٩- مجتمع الموارد البشرية: دراسة حرية التنقل
- ٢٠١٩- مركز الاستطلاع والقياس، غرفة الرياض الآثار المتوقعة للسماح بنقل خدمات العمالة الوافدة عند انتهاء عقد العمل بدون موافقة صاحب العمل



ثالثاً: ورش عمل مع القطاع الخاص

نتائج هذه الورش أوضحت ما يلي:

- مخاوف القطاع الخاص
- التحديات والاثار السلبية المحتملة عند تطبيق المبادرة.



تم عقد ورش عمل مع ممثلي القطاع الخاص:

- الغرفة التجارية بالرياض
- الغرفة التجارية بالشرقية
- الغرفة التجارية بجدة





أولاً: الاجتماعات مع الجهات الحكومية، الجهات ذات العلاقة

نتائج هذه الورش أوضحت ما يلي:

- أن الإصلاحات سيكون لها أثر إيجابي على :
 - خفض حالات الهروب وبلاغات التغييب.
 - خفض القضايا العمالية.
 - حماية الحقوق العمالية.
 - نمو الناتج المحلي وجذب الكفاءات العالمية المتميزة للاقتصاد.



تم عقد ورش عمل مع الجهات الحكومية لعرض التصور الأولي للمبادرة والسياسات التابعة لها

- وزارة الداخلية
- هيئة حقوق الانسان
- وزارة الاقتصاد والتخطيط
- وزارة العدل
- وزارة الصحة
- مركز التنافسية
- هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- اللجنة الوطنية للجان العمالية
- مركز المنشآت العائلية



مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية



ثانياً: لقاء حوارى مع القطاع الخاص

تم استطلاع آراء الحضور حول خدمات المبادرة ومناسبة تقديم تحسين هذه الخدمات



أكدت نتائج استطلاع اللقاء الحوارى بين المبادرة سيكون لها أثر إيجابى على:

- المساهمة في جذب واستبقاء الكفاءات ذات المهارات العالية لسوق العمل
- زيادة تنافسية الموظف السعودى مقابل الوافد
- تحسين الصورة الذهنية عن المملكة دولياً
- المساهمة في الحد من القضايا العمالية
- خفض حالات التستر التجارى

تم عقد لقاء حوارى وثمان ورش قطاعية حضر اللقاء ٦٢٤ صاحب عمل لمناقشة وتقييم المبادرة



شارك في اللقاء القطاعات التالية:


- الاتصالات وتقنية المعلومات
- التشغيل والصيانة
- المقاولات
- الصناعة والطاقة
- السياحة والترفيه والنقل
- التجزئة والخدمات المالية
- الصحة
- التعليم

مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية



ثالثاً: فريق مشترك مع القطاع الخاص

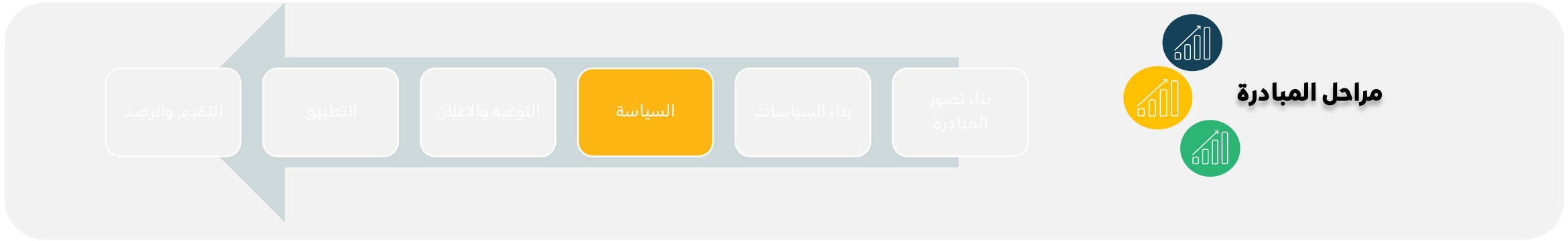
تم حصر توصيات فريق العمل وعكسها على خدمات المبادرة بما يحقق مستهدفات الوزارة و يتواءم مع الممارسات الدولية لحقوق الانسان ويعالج الممارسات خاطئة وسلبية في سوق العمل.



- تم تشكيل فريق مشترك مع مجلس الغرف السعودية و وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
- تم عقد ثلاث ورش عمل لبناء السياسة النهائية وآلية الاستفادة من الخدمات .



مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية



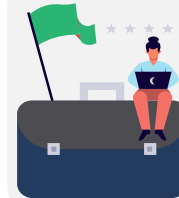
ثانياً: خدمة الخروج والعودة/ الخروج النهائي

السماح للوافد بتقديم طلب الخروج النهائي، الخروج والعودة بعد التحقق من شروط الأهلية عبر منصة أبشر مع اشعار صاحب العمل بالطلب قبل ١٠ أيام من اصدار التأشيرة.

شروط الاستفادة من الخدمة للعامل

١. أن يكون العامل من ضمن العمالة المهنية الوافدة الخاضعة لنظام العمل.
٢. أن يكون العامل لديه عقد موثق.
٣. دفع رسوم الخدمة (لخدمة الخروج والعودة).
٤. إقرار العامل الوافد بالإجراءات المترتبة على كسر العقد أو عدم العودة خلال الاجازة الممنوحة له من المنشأة.

أولاً: خدمة التنقل الوظيفي



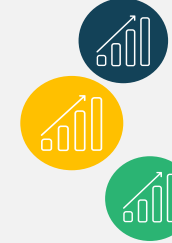
السماح للوافد بالانتقال لصاحب عمل آخر دون اشتراط موافقة صاحب العمل الحالي بعد مضي ١٢ شهر من أول عقد عمل له في المملكة بعد التحقق من شروط الأهلية (للعامل الوافد ، المنشأة الحالية)

شروط الاستفادة من الخدمة للعامل

١. أن يكون العامل من ضمن العمالة المهنية الوافدة الخاضعة لنظام العمل.
 ٢. إشعار لصاحب العمل الحالي بطلب نقل الخدمة قبل(٩٠ يوم) ودفع الشرط الجزائي المتفق عليه لمنشأة الحالية
- شروط الاستفادة من الخدمة للمنشأة**
- أن تكون المنشأة مؤهلة للحصول على تأشيرات (مستوفية لشروط الاستقدام) وملتزمة ببرامج الوزارة (حماية الأجور، توثيق العقود ، التقييم الذاتي)



مراحل المبادرة



التقييم والرصد

التطبيق

التوعية والاعلان

السياسة

بناء السياسات

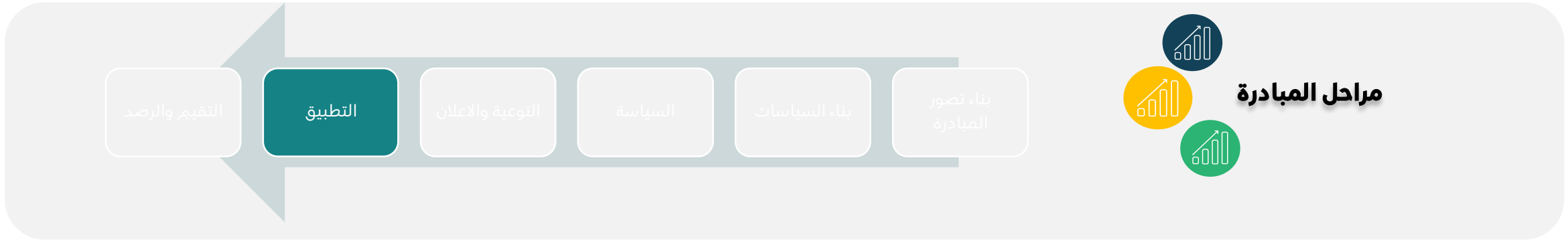
بناء تصور
المبادرة

الإعلان والتوعية

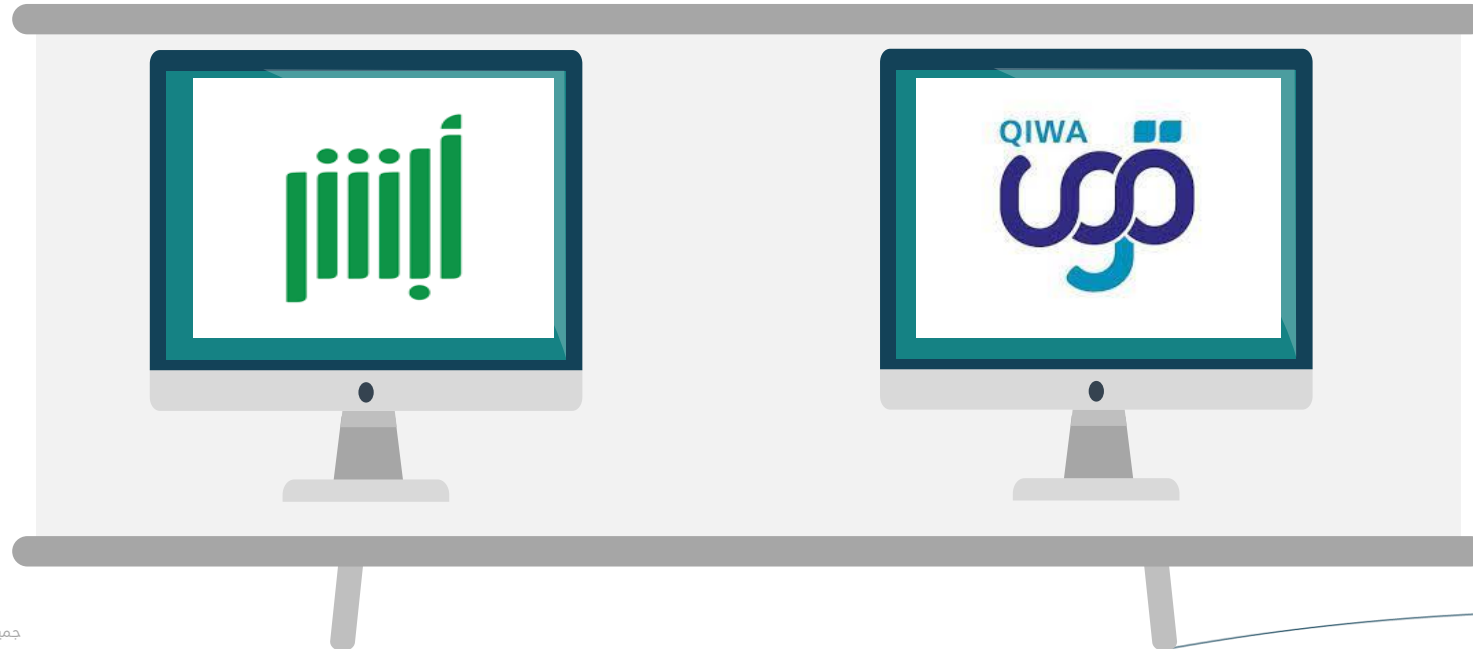
- الإعلان عن مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية بتاريخ ٤/١١/٢٠٢٠ م.
- تم نشر فيديوهات وانفو جرافيك تعريفية بعدة لغات ودليل استرشادي للخدمات لضمان وصولها لكافة الشرائح المستهدفة.
- عقد عدة لقاءات تلفزيونية وصحفية داخلياً ودولياً.
- عقد ورش عمل تعريفية في عدة مناطق الرياض والشرقية وجدة.
- عقد لقاء حول مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية للغرف التجارية بمكة المكرمة والطائف والمدينة المنورة.
- عقد ورشة عمل تعريفية مع ورشة عمل بحضور ٨٠٠٠ منشأة وزارة الاستثمار.
- تم عقد ورش عمل مع أكثر من ٣٠ سفارة للدول المصدرة للعمالة حول مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية وتوضيح كيفية الاستفادة من خدمات المبادرة.
- عقد لقاء تعريفية حول مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية مع البنك الدولي حيث حضر ممثلي للإدارات الإقليمية للبنك الدولي.
- عقد لقاء تعريفية حول مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية مع صندوق النقد الدولي.
- إطلاق الدليل الإرشادي لمخالفات العلاقة التعاقدية والتزامات صاحب العمل.
- الانتهاء من تطوير مناهج تدريبية في المواضيع التالي (مكافحة الاتجار بالبشر، الجوانب القانونية، الجوانب السلوكية).
- تم تدريب ٧٠٠ مفتش على الجوانب الحقوقية والقانونية للمساهمة في نشر الوعي بإجراءات العلاقة التعاقدية.



مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية



المنصات الإلكترونية

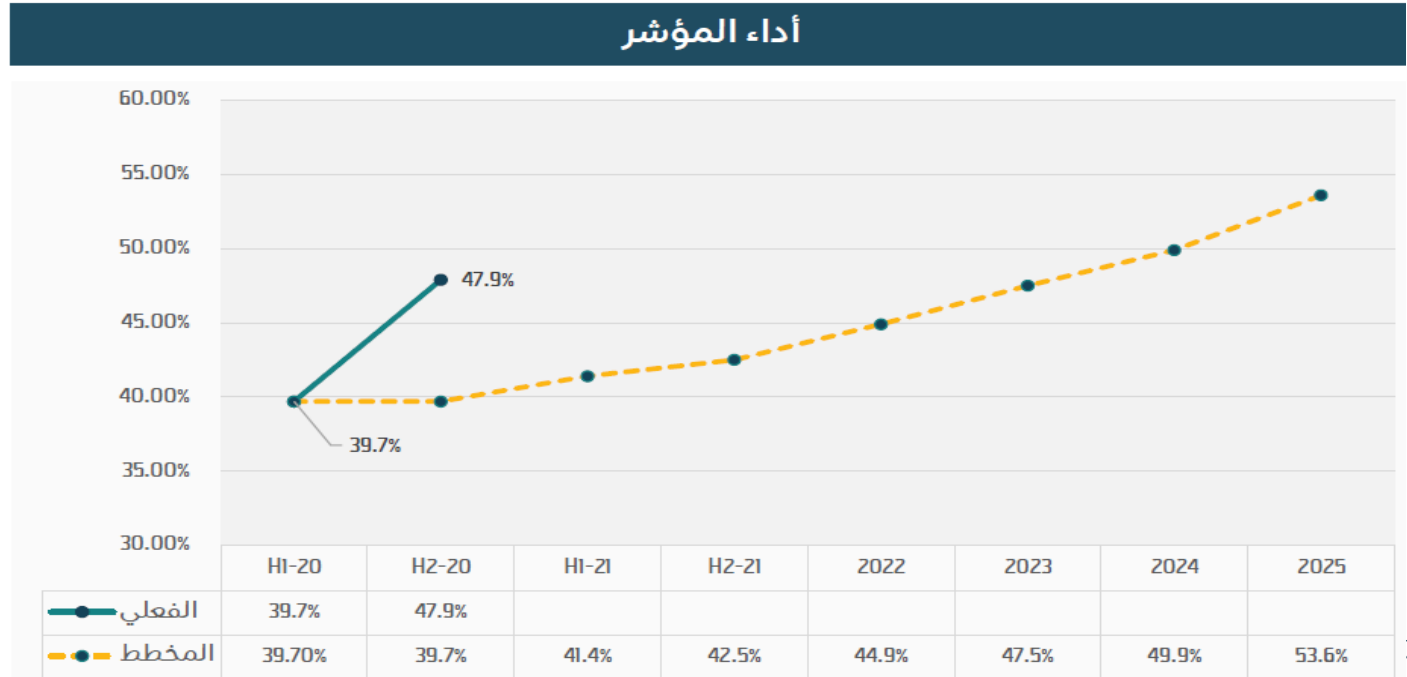


مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية



مؤشر نسبة التحسن في ظروف عمل الوافدين

بيانات المؤشر	
مؤشر مركب يقيس مدى التحسن في ظروف العمل للوافدين من حيث رفع نسبة العقود التي تم توقيعها (وهي عقود العمل التي يتم توقيعها في نظام توقيع العقود الإلكتروني لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية)، ورفع الوعي بالحقوق والواجبات للعاملين ورفع نسبة الرضا على محور حرية ومرونة التنقل.	وصف المؤشر
●	حالة المؤشر
Q4 2020	تاريخ اخر قياس
Q2 2021	تاريخ القياس القادم
●	الحالة المتوقعة
نصف سنوي	دورية القياس



توثيق العقود

برنامج رقمته وتوثيق العقود (العقد الإلكتروني الموحد)



الرؤية

- عقد الكتروني موحد لجميع المنشآت يحتوي على كافة البنود المطلوبة نظاماً بشكل الزامي على صاحب العمل.
- يقوم صاحب العمل بإنشاء العقد بالاختيار من قوائم منسدلة او تعبئة خانة الزامية.
- تم إتاحة بعض البنود الاختيارية
- يتم تعبئة عقد العمل الإلكتروني خلال دقيقتين ثم يرسل للعامل.
- يتم اعتماد العقد بين الطرفين بشكل الكتروني.

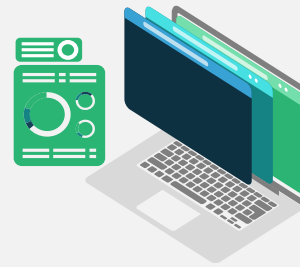


الهدف من البرنامج

1. تسهيل إجراءات التعاقد على المنشآت من خلال آلية مرنة متوافقة مع نظام العمل
2. التحقق من صحة بيانات الاجور بشكل مؤتمت (الأجر الفعلي - الأجر المسجل في التأمينات - الأجر المسلم للعامل في برنامج حماية الأجور).
3. التحقق من صحة بيانات الإقامة للعامل (المهنة المسجلة في العقد ورخصة العمل - صلاحية العقد والرخصة)
4. إتمام عملية التعاقد قبل وصول العامل الى المملكة.
5. ضبط سوق العمل ومتابعة عمليات الفصل والاستبعاد.
6. اختصار إجراءات التقاضي وتسريعها من خلال الربط مع الجهات القضائية
7. القضاء على التوطين الوهمي.
8. زيادة جاذبية العمل في القطاع الخاص بسبب حفظ الحقوق ووجود الأمان الوظيفي.

خطة التطبيق

- الداخلين حديثاً لسوق العمل (سعودي-غير سعودي)
- ربط التسجيل في التأمينات بتوثيق العقد إلكترونياً
- الحالات السابقة:
- منح حوافز للمنشآت لتوثيق العقود السابقة إلكترونياً



المنجزات

- تم اطلاق المبادرة بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٠ على منصة مدد.
- تم توثيق ٣ مليون عقد (ونستهدف توثيق ٩ مليون عقد بنهاية ٢٠٢١)

التكامل والربط مع الجهات الحكومية



إجراءات الاستفادة من الخدمة





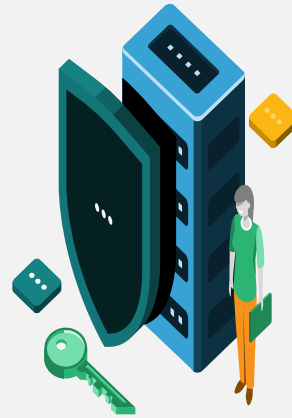
حماية الأجور



برنامج حماية الأجور عبر منصة مدد

نبذة عن البرنامج

- مدد هو نظام إلكتروني لتنظيم دفع الأجور ، يحتوي على معلومات فورية ودقيقة عن حالة الأجور ويهدف إلى تسهيل وتوثيق الأجور من خلال الربط مع عدة جهات حكومية. تساهم هذه المنصة في:
 - سهولة الاستخدام
 - واجهة واحدة متكاملة شاملة جميع بيانات الالتزام من حماية الأجور وتوثيق العقود.
 - تواصل مباشر مع العامل
 - يتم افادة العامل الكترونيا للتحقق من صحة استلامه لأجوره



الهدف من البرنامج

1. التزام وانتظام المنشآت ببرنامج حماية الأجور من شأنه أن يكون أداة للتنافس العادل بين المنشآت التي تلتزم بتحويل رواتب منسوبيها والمنشآت التي لا تلتزم بتحويل رواتب موظفيها.
2. يسهم برنامج حماية الأجور في تحسين البيئة الاستثمارية للمملكة، تحديداً بيئة العمل.
3. ويندرج تحت مبادرات البعد السادس من برنامج التحول الوطني (تمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل ورفع جاذبيته) متمثلاً في تأسيس شركة لمراقبة كشوفات الرواتب، تخدم المنشآت عبر تمكينهم إدارة مسيرات الرواتب بشكل كامل ورفع ملفات أجور العاملين.
4. تفعيل امتثال المملكة في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 90 بشأن حماية الأجور
5. التأثير على المؤشرات الدولية حيث كان له تأثير إيجابي على مؤشر كفاءة سوق العمل والمؤشرات الفرعية المرتبطة بحقوق العمالة .

خطة التطبيق

- بدأ تطبيق البرنامج على سبعة عشر مرحلة .
- ووصل حالياً نسبة ١٠٠% على كافة العاملين في القطاع الخاص وكافة المنشآت

المنجزات

- نسبة الامتثال بلغت ٧٥%



التكامل والربط مع الجهات الحكومية



طريقة الاستفادة من الخدمة



يتم ارسال اشعار الى



تسجيل الدخول
إصدار أمر تحويل رواتب
للبنك عن طريق مدد



الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية



شكراً لكم